

Distr.: General
1 June 2015
Arabic
Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أعلمكم بما يلي:

يستمر الإرهابيون من قتل التاريخ والحضارة في ارتكاب جرائمهم بحق سورية شعباً
ودولة، حيث قام ما يسمى بتنظيم "داعش" الإرهابي باقتحام إحدى أقدم مدن العالم،
مدينة تدمر التاريخية، ليعيث فيها كعاداته خراباً، وينشر خوفاً ورعباً في نفوس المواطنين
الآمنين المسلمين، ويرتكب المجازر المروعة بحق أهالي المدينة العزل، فقد ذبح الإرهابيون عند
سيطرتهم على مدينة تدمر عشرات المواطنين المدنيين الآمنين، غالبيتهم من الأطفال والنساء
والشيوخ. ومنع الإرهابيون من قطعان "داعش" آلاف المدنيين من مغادرة مدينتهم
التاريخية، واقتاد الكثير من العائلات والشباب إلى أماكن مجهولة، وما زال مصير هذه
العائلات غير معروف.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية بأن هذه الأعمال الإرهابية ما كانت
لتحصل لولا استمرار تقديم بلدان معروفة لديكم أشكال الدعم كافة للتنظيمات الإرهابية
التكفيرية لما ينوف عن أربع سنوات، بدءاً بـ "داعش"، ومروراً بـ "جبهة النصرة"
وما يسمى بـ "جيش الفتح"، الغطاء الحالي لجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية المتفرعة عن
القاعدة، وبـ "الجيش الحر"، وغيرها من العصابات الإرهابية ذات الفكر الإفصائي الوهابي،



و ذات الأصول والجنسيات المنحدرة من أكثر من ٩٠ دولة. دعم سخّي تقدمه أنظمة إقليمية ودولية، يأتي في مقدمتها السعودية وتركيا وقطر وإسرائيل، في كنف تعامٍ وتواطؤٍ من بعض الدول الغربية التي دعمت هذه التنظيمات للنيل من سورية وإضعاف دورها، وعبر سياسات متهورة لبعض الدول وقادتها ركزت في نظرهما إلى الأزمة السورية على خدمة مصالحها الضيقة التي باتت معروفة للجميع، بينما كانت تقدم كل الدعم للإرهابيين وتنظيماتهم غير آبهة بآلام السوريين من جهة، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإزامية مكافحة الإرهاب من جهة أخرى.

تأتي مجزرة تدمر البشعة، تنمة لما قامت وتقوم به هذه الجماعات الإرهابية المسلحة، منذ بدء الأزمة في سورية، من جرائم ضد الإنسانية، وتدمير ونهب ممنهج لمواقع التراث العالمي في سورية، الموغلة في القدم والممتد حتى بداية تاريخ البشرية، بهدف محو تراث سورية، مهد الحضارات، وأحد مواطن الإنسان الأول. إن مدينة تدمر التي تمثل صفحات مشرقة في التاريخ الإنساني، أصبحت الآن مستباحة للجماعات الإرهابية المسلحة وسط سكوت الكثير ممن يعلنون ليل نهار أنهم أبطال مكافحة الإرهاب، أو من خلال مواقف خجولة للبعض الآخر هدفها الوحيد رفع العتب وإعطاء الانطباع الكاذب بأن أصحابها يجارون الإرهاب.

لقد أعلنت سوريا سابقا، وتؤكد مجددا، استعدادها وجاهزيتها للتعاون ثنائيا وإقليميا ودوليا لمكافحة الإرهاب. كما أعلنت سورية دعمها لأي جهد دولي حقيقي، يصب في مكافحة آفة الإرهاب بجميع أشكالها ومسمياتها، على أن يتم هذا الجهد في إطار الحفاظ الكامل على حياة المدنيين، واحترام السيادة الوطنية، ووفقا للمواثيق الدولية. إن ما يسمى بـ "الحرب المعلنة على الإرهاب" التي تفننت بها بعض الدول، والمستمرة منذ قرابة السنة، لم تحقق أي من أهدافها المعلنة، بل سمحت لتنظيم "داعش" الإرهابي والجماعات الدائرة في فلكه والمتحالفة معه، بالتمدد والتنقل والانتشار، لا في سورية والعراق فحسب، بل وفي مصر وليبيا، وبعض من دول أفريقيا، لا بل وحتى في السعودية نفسها، وبالتالي يتوجب على المجتمع الدولي الوقوف بحزم في مواجهة الدول الداعمة والممولة للإرهاب وللجماعات الإرهابية المسلحة، التي باتت نار حقدتها تمتد إلى دول المنطقة والعالم كافة. ناهيك عن وجود دول تدعي محاربة الإرهاب وانضمت إلى تحالفات لمكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تقوم فيه بتمويل الإرهابيين وتسليحهم وإيوائهم والدعاية لصالحهم.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم بتأكيد التزامه بمكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية المتطرفة عبر تنفيذ قراراته المعنية بمكافحة الإرهاب قولا وفعلا، لا سيما قراراته ذات الأرقام

٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، بعيد عن التسييس وازدواجية المعايير، والتعاون والتنسيق للتأمين مع حكومة الجمهورية العربية السورية التي تحارب الإرهاب منذ زمن طويل، بالنيابة عن شعوب العالم أجمع، دفاعا عن الإنسان وقيم العدالة والحرية، ودفعاً لشرور أفكار التطرف والتعصب والإرهاب الهدامة.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تؤكد تصميمها على الاستمرار في محاربة الإرهاب في سورية، والدفاع عن شعبها وحمايته وفقاً لمسؤولياتها الدستورية، فإنها تجدد دعوتها لمجلس الأمن والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير الرادعة بحق الجماعات الإرهابية والدول الداعمة والمراعية لها، ولا سيما تلك الأنظمة القائمة في كل من تركيا وقطر والسعودية والأردن وبعض الدول الغربية الأخرى، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم